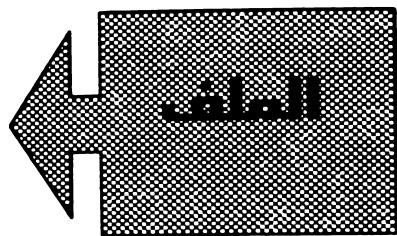


أ. د. شهاب الدين الحسيني

باحث من العراق

المصلحة الإسلامية ووحدة المسلمين في منهج الامام علي (ع)



من الحكم للباحث أن يتجاوز نظراته المسبقة في تحليل وتفسير الأحداث والمواقف، وأن لا يحكم على الامر من منطلقات مذهبية؛ ولهذا سأتطرق الى دراسة سيرة الامام علي (ع) من خلال الأحكام والتفسيرات المشتركة والمتفق عليها بين أطياف ومذاهب المسلمين، لكي تكون محوراً مشتركاً في الاقتداء والسير على ضوئها.

الاعتراض السلمي على نتائج السقيفة

اجتمع جمع من الانصار وجمع من المهاجرين في سقيفة بني ساعدة وبعد مناقشات سارع جمع من المهاجرين الى بيعة أبي بكر ومعهم بعض الانصار، وأعلن عن البيعة وتخلف عن البيعة قوم من المهاجرين والانصار ومالوا مع علي بن أبي طالب (ع)^(١).

واعترض الامام (ع) على البيعة ورفض الاستجابة للمطالبين له باليبيعة، وكانت معارضته سلمية، حيث بين فيها وجهة نظره طبقاً للموازين والمعايير المساعدة لهذا الاعتراض، وهي مقبولة عرفاً، وكان من اعتراضه على الخليفة أنه قال: «انا احق بهذا الأمر منكم لا ابأي لكم وانتم أولى باليبيعة لي، أخذتم هذا الأمر

من الأنصار، واحتجتم عليهم بالقرابة من النبي(ص) وتأخذونه مثاً أهل البيت
غصباً، وأنا احتج عليكم بمثل ما احتجتم به على الانصار...»^(٢)

وفي هذه الأجواء وجَهَ انظار المهاجرين إلى خصائص وصفات من هو أهل
خلافة رسول الله(ص) طبقاً للثواب الشرعية والعقلية، حيث يقول: «والله يا
معشر المهاجرين، لنحن أحق بهذا الأمر منكم ما كان فينا إلا القارئ لكتاب الله،
الفقيه في دين الله، العالم بستة رسول الله، الأضطلاع بأمر الرعية، المدافع عنهم
الامور السيئة، القاسم بينهم بالسوية، والله إله لفينا...»^(٣)

وكان اعتراضه حقاً طبيعياً طبقاً للظروف الموضوعية واستناداً للمبررات التي
تمنحه الحق في الاعتراض والدعوة إلى نفسه، وإذا غمضنا النظر عن نقاط
الاختلاف في هذه المبررات من حيث التأويل والتفسير، وتمسكت بالنقاط المشتركة
التي لا يختلف فيها الصحابة نجد أن اعتراضه على الشورى أو نتائجها لا يخرج عن
المألف من موازين ومعايير ثابتة لدى الجميع، ومن أهمها غياب الكثير من
الصحابة وبني هاشم عن اجتماع السقيفة فلم يشاركوا في الشورى، وقد أشار
الإمام(ع) إلى ذلك:

فإن كنت بالشوري ملكت أمورهم

فكيف بهذا والمشيرون غائب^(٤)

وفي جميع موارد وموقع الاعتراض كان(ع) محافظاً على القواعد والأسس
الشرعية في أدب الاعتراض وال الحوار والنقاش، وكان موقفه سلմياً لا يتعدى تبيان
حقه بالخلافة، ومما جاء في ذلك قوله لأبي بكر: «كتانرى إن لنا في هذا الأمر
حقاً، فاستبدلت به علينا» ثم ذكر قرابتـه من رسول الله(ص) وحقـهم على
الـمسلمـين، فـلم يـزل يـتكلـمـ في ذلك حتى بكـيـ أبوـبـكر^(٥).

وبقي الامام(ع) معارضاً للبيعة ولم يبايع الا بعد رحيل فاطمة الزهراء بنت رسول الله(ص)، حيث قدر المصلحة الاسلامية العليا في جميع مراحل حركته. حينما كان رافضاً للبيعة وحينما بايع، فالمصلحة هي الحاكمة على جميع مواقفه.

اختلف الرواة والمؤرخون في قضية بيعة الامام(ع) لأبي بكر، من حيث وقتها وظروفها وأسلوبها، ومن حيث أسبابها ودوافعها الا ان القدر المشترك والمتفق عليه هو الحفاظ على وحدة الدولة الاسلامية ووحدة الأمة الاسلامية، وحاجة الدولة الفتية الى دوره في انجاح الفعاليات والنشاطات وفي انجاح المسيرة الاسلامية، فلو تبيينا رواية تهدیده بالقتل ان لم يبايع، فان الأمر لا يعدو الحفاظ على المصلحة الاسلامية ووحدة المسلمين؛ لأن قتله سيكون مقدمة لسفك الدماء والاقتتال الداخلي بين أنصاره وبين هاشم من جهة وبين الخليفة وانصاره من جهة اخرى. وهذا القتال لا ينتهي الا بانتهاء الدولة الفتية في اجواء تربص المشركين والمنافقين بها.

واما تبيينا الروايات الايجابية التي دفعته للبيعة، فهي واقعة في طريق الوحدة الاسلامية وفي اطار المصلحة الاسلامية الكبرى ومن هذه الروايات:
ان عثمان بن عفان قال له: يا ابن العم! انه لا يخرج أحد الى قتال هذا العدو وأنت لم تبايع، ولم يزل به حتى مشى الى أبي بكر، فسر المسلمين بذلك وجده الناس في القتال^(١).

وهذه الرواية قد ذكرت في كتب الشيعة، وعلى صحتها تكون البيعة دفعة لحركة الجهاد نحو الامام تجاه المتربيين والحاقدین والمرتدین، وهي واقعة ضمن توجهات الامام في تحقيق المصلحة الاسلامية ومقدماتها في الوحدة والاتحاد.
وهناك روايات تنص على انه صرّح بموقفه الوحدوي وأعلن عن أسباب دوافع البيعة قائلاً: «إن الله لَا قبض نبئه استأثرت علينا قريش بالامر».

ودفعتنا عن حق نحن أحق به من الناس كافة، فرأيت أن الصبر على ذلك أفضل من تفريق كلمة المسلمين، وسفك دمائهم، والناس حديثو عهد بالاسلام، والدين يمخص مغض الوطوب، يفسد أدنى وهن، ويعكسه أقل خلف»^(٧).
وكان توحيد الصف أهن من حقه بالخلافة، وقد راعى المصلحة الاسلامية الكبرى في هذا الموقف.

وقال في موقف آخر: «... فما راعني إلا انتيال الناس على أبي بكر، واجفالهم اليه ليبايعوه، فأمسكت يدي، ورأيت أني أحق بمقام محمد(ص) في الناس ممن تولى الأمر من بعده، فلبت بذلك ما شاء الله حتى رأيت راجعة من الناس رجعت عن الاسلام؛ يدعون الى محق دين الله وملة محمد(ص)، فخشيت إن لم أنصر الاسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً وهدماً، يكون المصاب بهما على أعظم من فوات ولادكم... فمشيت عند ذلك الى أبي بكر فبأيته، ونهضت في تلك الأحداث حتى زاغ الباطل وزهر، وكانت كلمة الله هي العليا»^(٨).

وفي موقف آخر كان الامام(ع) أكثر تصريحاً في تأكيده على الوحدة الاسلامية وعلى المصلحة الاسلامية الكبرى حيث يقول: «وايم الله لولا مخافة الفرقة بين المسلمين وأن يعود الكفر ويبور الدين، لكتا على غير ما كتا لهم عليه».^(٩)
من خلال هذا النص نرى ان الامام(عليه السلام) قد ترك الكثير من المواقف والخيارات، فلم يتخد أى موقف من شأنه تمزيق المسلمين واضعاف دولتهم الفتية، فاختار البيعة على غيرها حفاظاً على وحدة المسلمين ووحدة الدولة الاسلامية.

موقفه من المحرّضين ضد الخليفة

في المرحلة التي سبقت البيعة أو تلتها رفض الامام (ع) جميع المواقف والممارسات المتشنجة والداعية الى التبغض والعداء، والمشجعة على التمرد والعصيان، ومنها: موقفه من عتبة بن أبي لهب حينما قال:

ما كنت أحسب أن الأمر منصرف
عن هاشم ثم منها عن أبي حسن
أليس أول من صلى لقبلكم
وأعلم الناس بالقرآن والسنن
وأقرب الناس عهدا بالنبي ومن
جبريل عون له في الغسل والكفن
فبعث إليه الإمام (عليه السلام) وامرها لا يعود، وقال له كلمته المشهورة:
«سلامة الدين أحب علينا من غيره».^(١٠)

سلامة الدين هي المقدمة على كل شيء، سلامة الدين هي المصلحة
الإسلامية والأوضاع الأفضل للمسلمين، وهي فوق جميع الرغبات الضيقة
والصالح الذاتية، بل هي أفضل من الخلافة ومن حق الإمام (عليه السلام) بها. ولذا
ترك المطالبة بهذا الحق، ولم يكتف بترك المطالبة بل نهى عن كل قول أو ممارسة
تساهم في إحداث خلخلة واضطراب داخل الصف الإسلامي ولذا أمر المحرض أن لا
يعود إلى مثل هذا التحريض.

وحينما قدم أبوسفيان المدينة قال: «اني لأرى عجاجة لا يطفئها إلا دم، يا آل
عبد مناف فيما ابوبكر من اموركم أين الاذلان علي والعباس؟ ما بال هذا الأمر في
أقل حي من قريش؟».

ثم قال لعلى (ع): «ابسط يدك ابايعك، فوالله لئن شئت لأملأها عليه خيلا
ورجلا».

فأبى عليه وزجره وقال له: «والله أتاك ما أردت بهذا إلا الفتنة، وانك والله
طلما بغيت للإسلام شرًا لا حاجة لنا في نصيحتك».^(١١)

رفض الإمام (ع) هذا الموقف التحريضي المنطلق من نظرة قبلية ومن روح
عنصرية وعصبية لا تنسجم مع مفاهيم الإسلام وقيمه، ولا تنسجم مع أهداف
الإمام (ع) في الحفاظ على الكيان والوجود الإسلامي، لأن الهدف من الخلافة
هو تقرير مبادئ الإسلام في واقع الحياة وجعلها حاكمة على الأفكار والعواطف

والممارسات، ولا يتحقق هذا الهدف بتصديع الجبهة الداخلية وإشغالها بالعارك الجانبي، إذ لا قيمة للخلافة أمام تلك الأهداف السامية.

وما قاله ابوسفیان قد یسأھم في تنصیب الامام خلیفة علی المسلمين وازاحة أبي بکر، وخصوصاً ان الانصار رفضوا البيعة، وكما صرّح بذلك الخليفة الثاني حيث یقول: «إن علياً والزبير ومن معهما تخلفوا عنا في بيت فاطمة، وتخلّفت عنا الانصار بأسرها»^(۱۲).

وفي رواية: ان الانصار لام بعضهم بعضاً وذكروا علياً وهتفوا باسمه.^(١٢) وعلى الرغم من ان الأمور قد تسير في صالح الامام(ع) وانه سيصل الى الخلافة الا انه قد تم المصلحة الاسلامية العليا ووحدة المسلمين على هذا الحق، وهو وسيلة للحفاظ على المنهج الالهي وعلى تماسك الوجود الاسلامي، ولا أهمية للخلافة امام سلامه الدين.

اخْمَادُ الْفِتْنَةِ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ

لم ينزعز الإمام (ع) عن الأحداث في عهد أبي بكر وفي عهد بقية الخلفاء، فهو وإن لم ينصب في منصب إداري أو قضائي أو عسكري إلا أنه كان يتفاعل مع الأحداث ليؤدي دوره في الإصلاح والتغيير، وفي ترشيد المسيرة وتسديد الأعمال والممارسات، وقد أدى ما عليه من مسؤولية تجاه الدولة وتجاه الأمة، وكانت المصلحة الإسلامية العليا هي الهم الأكبر في توجهاته وموافقه، وكان له دور ملموس في وحدة الدولة والأمة وازالة عوامل التوتر والتشنج في علاقات المسلمين وخصوصاً علاقات المهاجرين والأنصار.

ففي أوائل خلافة أبي بكر اعتزل بعض الأنصار عنه ولم يبايعوه أو يساندوه، فغضب بعض المهاجرين من هذا الموقف وتشنجت العلاقات بين المهاجرين والأنصار وتطور الأمر حيث هجا عمرو بن العاص الأنصار وحرض أبو سفيان

عليهم، ورد الفضل بن العباس على بعض القرشيين، وأنشد شعراً في هذا الرد، ثم توجه إلى عليّ(ع) فأخبره، فخرج على مغضباً حتى دخل المسجد، فذكر الأنصار بخير، ورد على عمرو بن العاص قوله، فلما علمت الأنصار بذلك سرّها وقالت: «ما نبالي بقول من قال مع حسن قول عليّ»^(٤).

و واستطاع(ع) احمد الفتنة التي كادت أن تقع لقرب المهاجرين والأنصار من عصر الجاهلية، وفقدانهم لرسول الله(ص) الذي كان له تأثير في التوجيه والارشاد أشبه بالتأثير السحري على العقول والقلوب وعلى الارادات المحددة للمواقف وللممارسات العملية، وبفقدانه(ص) ضعفت قوة التأثير عليهم فعادت بعض روابس الجاهلية إلى بعضهم لتحكم في مقومات شخصياتهم، ولو لا الإمام عليّ(ع) لتطورت الأمور إلى قتال ملموس يتجرد في تأثيراته ونتائجها بمرور الأيام ليقضي على الدولة وعلى الكيان الإسلامي في ظروف تربص الأعداء وتكلبهم على هذه الدولة الفتية، فقد استجاب الأنصار لنداء الوحدة. فلم يكتروا لتلك الموقف ما دام أحد رؤوس المهاجرين وهو على معهم مسانداً ومدافعاً، ومعترفاً بحق الانصار على المهاجرين، فقد كانت لحكمته الدور الأكبر في تجاوز الأزمة وسكون الفتنة.

على الرغم من وجود اختلاف فكري وسياسي بين عليّ(ع) وقادة الدولة الإسلامية في النظرة إلى الإمامة والخلافة وفي النظرة إلى المواقف والأحداث المختلفة إلا أنه (ع) تعامل مع هذا الاختلاف في حدوده الجزئية، فلم يتعامل معه وكأنه فواصل كلية، بل تحرك بخطاه وممارساته وموافقه نحو الهدف المشتركة الكبير، وكان تعامله ينطلق من المصلحة الإسلامية العليا، في ظروف تكالبت فيها قوى الكفر والشرك للقضاء على هذه الدولة، وكان أعداء الدولة والأمة الإسلامية لا يفرقون في عدائهم بين الإمام عليّ(ع) والخلفاء، وكانوا يتصدرون كل حجة

وكل فرصة وكل ثغرة لينفذوا منها إلى الطعن في صحة الرسالة، وإلى بلبلة الأفكار واسعة الاضطراب في العقول والقلوب وخلق الفتنة في صفوف الكيان الإسلامي. وفي هذه الظروف والأجواء دافع الإمام(ع) عن الدولة وساندتها كما لو كان هو الخليفة الفعلي، فالاهم هو الحفاظ على الكيان والدولة بغض النظر عن شخص الخليفة ورأي الإمام به.

فحينما جاءت وفود أسد وغطفان وهوazon إلى الخليفة أبي بكر وطالبوه باعفائهم من الزكاة رفض هذا الطلب، ولهذا فقد اعدوا العدة للعدوان على المدينة وأخبروا عشائرهم بقلة أهل المدينة وأطمعوهم فيها، فاستعان الخليفة بالامام علي(ع) وطلب منه أن ينصب كميناً على أطرف المدينة فاستجاب للطلب ونصب كميناً على الأماكن التي يمكن التسلل والعبور منها، وحينما جاء المهاجمون لم يستطعوا الهجوم وتراجعوا لأنهم وجدوا أن المدينة محروسة^(١٥). فقد ساند الإمام علي(ع) الخليفة ودافع عن الدولة الإسلامية. ولم يفكر بان هذه المهمة العسكرية لا تليق بشأنه، ولم يتزدد في أي ممارسة أو موقف يخدم المصلحة الإسلامية العليا.

ورد الإمام(ع) هجوم قبيلتي عبس وذبيان وبعض القبائل التي اختنمت فرصة انشغال الجيش بإطفاء نار الارتداد^(١٦).

وكان حريصاً على سلامة القيادة السياسية والعسكرية المتمثلة بأبي بكر، لأن مقتله سيشجع الطامعين على الارساع في مخططاتهم الرامية لتفويض الكيان الإسلامي، فحينما أراد أبو بكر الخروج بنفسه لقتال المرتدين منعه الإمام وقال له: «... لا تفجعنا بنفسك»^(١٧).

وهذا الموقف يدل على التجدد الكامل من الذات والذوبان الكامل في المصلحة الإسلامية، وهذا درس عظيم لجميع السياسيين في الإيثار ونكران الذات ينبغي اشاعة مفاهيمه وقيمه في الممارسات والمواقف السياسية، فالسياسي الذي يرغب في

تسليم الحكم لا ينصح من ينافسه مثل هذه النصيحة، ولكن الإمام (عليه السلام) قد مارسها في سيرته العملية ونصح الخليفة بعدم الذهاب بنفسه للقتال.

إسناد الدولة وحل المسائل المستعصية

كان الإمام (ع) مسانداً للدولة ولل الخليفة، وكان لا يبخل بأي ممارسة ونشاط يقع في أجواء المصلحة الإسلامية العليا، وكان لا يبخل بمشورة تخدم القضايا المصيرية للدولة والامة، والامثلة على ذلك عديدة.

ومن ذلك ان أبا بكر أراد غزو الروم، فاستشار الصحابة فقدموا وأخرموا، ولم يقطعوا برأي، فاستشار علياً، فشجعه على غزو الروم، فقال: «إن فعلت ظفرت» فقال: «بشرت بخير»^(١٧).

وهذا التشجيع من الإمام الذي له مكانة مرموقة بين المسلمين اضافة الى خبرته العسكرية دفع الخليفة للانطلاق في هذا الاتجاه، وكان رأيه بشارة وانطلاقاً واسرعاً في الجهاد، وبالفعل كان الفتح حليفاً للمسلمين.

وكان الخليفة يلتجيء اليه في المسائل المستعصية، فلا يبخل الإمام برأيه ومعونته الفكرية والعلمية، سأله اليهود فأجابهم عن مسائلهم، وحينما سأله عن خصوصيات رسول الله (ص) قال أبو بكر: «ولكن الحديث عنه شديد وهذا على بن أبي طالب «فارسلهم إلى الإمام (ع) فأجابهم»^(١٩).

وسأله ملك الروم عن مسائل فأخبر بذلك علياً فأجابه، وأراد أن يقيم الحد على شارب خمر، فقال الرجل: أي شربتها ولا علم لي بتحريمها، فارسل أبو بكر إلى الإمام يسألة عن هذه المسألة المستعصية، فقال: من نقيبين من رجال المسلمين يطوفان به على المهاجرين والأنصار وينشدانهم: هل فيهم أحد تلا عليه آية التحريم؟ ففعل، ثم خلى سبيله ولم يحده.^(٢٠)

وفي مقام اسناد الدولة كان الامام(ع) لا يتدخل في الامور الجزئية التي لا ضرر فيها على المصلحة الاسلامية العليا، أولىست من الامور الاساسية، فلم يحدثنا التاريخ أنه اعترض على تعيين بعض الولاة أو بعض قادة الجيش، وخصوصا الذين لا يرahlen أهلا للمسؤولية، ولم يتدخل في تبديلهم أو عزلهم، ولم يقترح تعيين البعض دون البعض الآخر، ولم يعترض على بعض الأخطاء التي ارتكبت، كالتي حدثت في حروب الردة أو قتال مانعي الزكاة لأنّه وجد أن غيره قد اعترض عليها. وفي مقابل ذلك كان الخليفة ابوبكر يحترم مكانة الامام علي(ع) العلمية والفكرية، وكان يشيد به ويعرف بحقه وفضله، وكان يمدحه في كثير من المواقف ومن أقواله في حقه: «من سره أن ينظر إلى أعظم الناس منزلة من رسول الله(ص) وأقربه قرابة، وأفضله دالة، وأعظمه غناءً عن نبيه فلينظر إلى هذا»^(٣١).

استخلافه على المدينة في عهد الخليفة الثاني

أصبح عمر بن الخطاب خليفة بعهد من أبي بكر، وكما هو مشهور في كتب التاريخ، وفي هذا العهد لم يستشر ابوبكر عليا في الأمر ولا بقية الكبار من الصحابة، ومع ذلك فإن الامام (ع) لم يعترض على هذا العهد، وهذا الاستخلاف، بل توجه إلى الأفاق العليا وانطلق مع الخليفة الجديد لبناء الدولة والامة، ولم يختلف عن مختلف الأعمال والنشاطات والممارسات الميدانية التي تحتاج إلى رأيه وجهده، وكان ينفذ ما يطلب منه ما دام منسجما مع أسس وقواعد الشريعة الإسلامية.

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر في كثير من القضايا، إلا أن ذلك لم يمنع من التفاوت والتآزر تحت ظل الأفاق العليا للمنهج الإسلامي والمشتركات الثابتة، وإذا تتبعنا سيرة الخليفة الثاني نجده لم يعهد إلى الامام(ع) منصبا في ولایة ولا إمرة جيشاً أو في أي مجال آخر، وكان هذا شأنه مع الكثير من المهاجرين

حيث ابواهم للاستعانة بهم، وكان يستخلف علياً(ع) على المدينة في حال غيابه عنها، وخصوصاً في الواقـعـةـ التي يـشـرـكـ فـيـهاـ الخـلـيـفـةـ أوـالـمـوـقـفـةـ عـلـىـ اـشـرـاكـهـ، فـقـدـ استـخـلـفـهـ عـلـىـ المـدـيـنـةـ فـيـ سـنـةـ ١٤ـ هـ، وـفـيـ سـنـةـ ١٥ـ هـ، وـفـيـ سـنـةـ ١٨ـ هـ^(٢٢).

وكان الإمام (ع) لا يمانع من أن يكون خليفة لعمر على المدينة، ولا يرى أن ذلك يقلل من شأنه أولاً يليق بحاله، فهو يستجيب لكل عمل و موقف يقع في طريق تحقيق المصلحة الإسلامية، ومن جهة ثانية فإن استخلافه على المدينة يعبر عن ثقة الخليفة به، وشهادـةـ لـهـ بـالـاخـلـاـصـ لـالـاسـلـامـ وـالـدـوـلـةـ الـاسـلـامـيـةـ، وـاـيمـانـاـ مـنـهـ بـتـقـدـيرـ المـصـلـحـةـ الـاسـلـامـيـةـ الـعـلـيـاـ، وـالـعـمـلـ الـدـؤـوبـ مـنـ أـجـلـ تـحـقـيقـ وـحدـةـ الدـوـلـةـ وـالـأـمـةـ.

الأخلاص في النصيحة والمشورة

كان الخليفة الثاني يستعين باصحاب رسول الله(ص) حينما يريد اتخاذ موقف معين، وكان اختصاصه بالامام علي(ع) اكثر من غيره ليمانه بأنه مخلص في النصيحة والمشورة واته لا يفكر بغير مصلحة غير المصلحة العامة، وكان الإمام (عليه السلام) مخلصاً في النصيحة ما دامت مصلحة الاسلام هي العليا، وقد اثبتت الواقع هذا الاخلاص وهذا التفاني من أجل المصلحة الإسلامية من خلال المجالات التالية:

المجال العسكري

شاور الخليفة الثاني الإمام علياً(ع) في الخروج إلى غزو الروم، فنصحه بعدم الخروج بنفسه وقال له: «إنك متى تسر إلى هذا العدو بنفسك فتلتهم فتنكب لا يكن للمسلمين كهف دون أقصى بلادهم، ليس بعدك مرجع يرجعون إليه، فابعث

اليهم رجلاً مجرباً واحفظ معه أهل البلاء والنصيحة، فإن أظهر الله فذاك ما تحب
وان تكن الأخرى، كنت رداء للناس ومثابة للمسلمين»^(٢٣).

وحينما أراد غزو نهاوند نصحه الإمام(ع) بالبقاء في المدينة، وقال له: «أما
بعد يا أمير المؤمنين، فائرك ان اشخصت أهل الشام من شامهم سارت الروم الى
ذراريهم، وان اشخصت أهل اليمن من يمنهم سارت الحبشة الى ذراريهم، وائرك ان
شخصت من هذه الأرض انتفضت عليك الأرض من أطراها واقطارها ... اقرر
هؤلاء في امصارهم، واكتب الى أهل البصرة فليتفرقوا فيها ثلاثة فرق... ولتسرب
فرقة الى اخوانهم بالковفة مددا لهم، ان الاعاجم إن ينظروا اليك غدا قالوا: هذا
امير العرب وأصل العرب، فكان ذلك أشد لكتبهم وألبتهم على نفسك»^(٤٤).

فقد راعى الإمام المصلحة الإسلامية العليا في هذا الرأي، ولم يفكر بالتخلص
من الخليفة بتشجيعه على الذهاب بنفسه للمعركة وللقتال، كما يفعل الطامعون
بالسلطة، فالصلحة مقدمة على جميع المصالح الخاصة والذاتية والمحودة.

وفي واقعة أخرى اشار عليه بالخروج بنفسه، فحينما تحصن المشركون ببيت
القدس أجابوا الى الصلح بشرط قدوم الخليفة عليهم، فاستشار الإمام بذلك
فاشار عليه بالسير اليهم «ليكون أخف وطأة على المسلمين في حصارهم
بينهم»^(٤٥).

وقال له: «إن القوم قد سألك المنزلة التي لهم فيها الذلة والصغر ونزو لهم
على حكمك عز لك وفتح المسلمين... حتى تقدم على أصحابك وجندوك، فإذا
قدمت عليهم كان الأمر والعافية والصلح والفتح إن شاء الله» فأخذ عمر
بمشورته^(٤٦).

المجال القضائي

كان الخليفة الثاني يستعين برأي الامام ويقدمه على جميع الصحابة، وكان الامام (عليه السلام) يسانده ويؤازره في اختيار الحكم أو الموقف الأصوب، وكان يتدخل ابتداءً للتغيير حكم أو تنفيذه، فالمصلحة هي الحاكمة على جميع مواقفه وممارساته، وكان الخليفة يمتدحه بعد نجاح الموقف ويرى أنه السبب في انقاده من المواقف الحرجة في القضاء والحكم بين الناس.

استشاره في عقوبة شارب الخمر فأشار عليه أن يجلده ثمانين فأخذ بمشورته وجلد في الخمر ثمانين^(٢٧).

وارتاعت امرأة من عمر وسقط جنينها فاشار عليه أن يضمن الدية، فقال عمر: صدقتني.^(٢٨)

وذكر الطبرى بعض الروايات في الاستعانة بالإمام في القضاء، وكان يتدخل أحياناً دون استشارة لغير الحكم، فيمضي الخليفة حكمه وإن كان مخالفًا لرأى الخليفة ومن ذلك:

- تدخله في منع رجم امرأة حامل.
- خلى سبيل امرأة اضطرها رجل للفاحشة.
- أراد عمر رجم امرأة ولدت لستة أشهر فمنعه الإمام فرجع عن قراره.
- لم يرجم امرأة محصنة باشرها غلام لم يبلغ اعتماداً على مشورة علي (ع) أو تدخلاً منه.
- قام بتأديب رجل دون علم الخليفة ودون أمره، وكان جوابه للإمام أحسنـت يا أبا الحسن.^(٢٩)

ولا يجد الخليفة بأسا في توجيهه أنظار الناس إلى كفاءة علي (ع) وإلى اعلميته، سأله رجل حول حلية زوجته التي طلقها مرة وهو مشرك ومرتدين وهو مسلم،

فقال الخليفة عمر: كما أنت حتى يجيء علي، فأتى علي فقال: «هدم الاسلام ما كان قبله» واعتبرها تطليقتين، وقد أخذ برأي علي(ع).

مجال الثروة

بذل الامام ما يمكن بذلك من إبداء النصح والتوجيه في مسألة تداول الثروة ليكون اسلوب التداول منسجما مع أساسيات الشريعة الاسلامية ومع المصلحة العامة للدولة وللامامة وللإسلام.

وأول بادرة للاستشارة حينما أراد الخليفة معرفة حقه في بيت المال، قال له الامام: «ما أصلحك وأصلاح عيالك بالمعروف، ليس لك من هذا المال غيره» فقال الصحابة: القول قول ابن أبي طالب^(٢٠).

وشاور الصحابة في سواد الكوفة، فقالوا له: نقسمها بيننا، فشاور عليا(ع) فقال: «إن قسمتها اليوم لم يكن من يجيء بعد ناشيء، ولكن تقرها في أيديهم يعلمنها، ف تكون لنا ولن بعدها»^(٢١).

وكان متربدا في خزائن بيت المال وما فيها من أموال وسلاح، أيتركها أم يوزعها، فقال له الامام(ع): «...لست بصاحبه إنما صاحبه متسا شاب من قريش يقسمه في سبيل الله في آخر الزمان»^(٢٢).

وحينما وضع الدواوين وفرق بين المسلمين بالعطاء على أساس السبق في الایمان والهجرة لم يعرض الامام (ع) على طريقة التوزيع، وإن كان قد ساوي العطاء في وقت خلافته كما يذكر جميع المؤرخين، فقد يكون مراعيا للظروف الموضوعية في ذلك، أو عدم رغبته في مخالفنة الخليفة أو الصحابة، أو ان اسلوب التداول والعطاء من صلاحيات الخليفة في حدود المصلحة العامة، ولا محظوظ

شرعی فیه، وعلی العموم فان الامام لم یعترض علی طریقة التوزیع، وما یخالف رأی الخليفة فی حينه، ولم تذكر المصادر ذلك.

ترشید سیرة الدولة والاخلاص في المشورة

كان الخليفة الثاني یستعين برأی الامام(ع) في جميع جوانب الحياة وفي جميع المرافق التي تحتاج الى مشورة والى تسدید وتوجیه، وكان الامام(عليه السلام) یبدی توجیهاته ونصائحه لترشید سیرة الدولة بما ینسجم مع المصلحة الاسلامية العليا.

في مسألة كتابة التاريخ كان رأی بعض الصحابة ان یكتب من تاريخ وفاة رسول الله(ص) وكان رأی عمر أن یكتب من تاريخ المبعث، وكان رأی الامام(عليه السلام) أن یكتب من يوم الهجرة الى المدينة، واستقرَ الأمر على رأی الامام، كما هو مشهور في التاريخ ^(٣٣).

وأراد الخليفة بیع أهل السواد فقال الامام(ع): «دعهم شوكة للمسلمين» فتركهم على أنهم عبيد ^(٣٤).

وبلغه أن أحد عماله باع ما يحرم بيعه وجعل الثمن في بيت المال فاستشار الامام(ع) فقال: «اما ان تعزله وإما ان تكتب اليه أن لا يعود» ^(٣٥). وهنالك وقائع عديدة عمل بها الامام(ع) لترشید سیرة الدولة والاخلاص في النصيحة والمشورة، لا یسع البحث ذكرها.

التعاون الميداني

لم یتختلف أنصار الامام علي(ع) عن جميع النشاطات والفعاليات الميدانية، فقد تعاونوا مع الدولة وان لم يكن علي(ع) على رأسها وشارکوا في الغزوat والفتوات

التي قادها الخليفة أومن نصبه قائدا عسكريا تبعا لإمامهم الذي رباهم على تحكيم المصلحة الإسلامية العليا على جميع المصالح، وتقديم الوحدة الإسلامية على جميع الانتماءات والولاءات، فاشترك ابناء عمته العباس فيها، واشترك ابناء أخيه جعفر فيها، وقد استشهد محمد بن جعفر في تسر، واشترك عمدار بن ياسر وسلمان الفارسي وحذيفة بن اليمان وجابر بن عبد الله في اغلب الغزوات

.^(٣٦) والفتورات

وقد اطاعوا الخليفة وامراهه وقاده جيشه كما لو كان الامام هو الخليفة الفعلي، وقد اخلصوا لهذه الدولة متعالين على جميع الفوائل الجزئية مادام المنهج الإسلامي هو المحور المشترك للجميع، وما دامت المصلحة الإسلامية ووحدة الدولة والامة هي النتيجة النهائية لهذا التفاوت الميداني.

واستعان الخليفة الثاني بأنصار الامام(ع) في اعماله، ايمانا منه باخلاص إمامهم واحلاظهم وسعيهم للوحدة والاتحاد، فعيّن سلمان واليا على المدائن، وعمدار على الكوفة، واسند بعض المناصب الحساسة لانصاره الآخرين، فكان

.^(٣٧) بعضهم حلقة الوصل بين الخليفة وقادة الجند

وقد اخلصوا في أعمالهم كما اخلص الامام في مشورته متوجهين نحو الآفاق العليا والمصالح المشتركة.

وقد عبر الخليفة عن مواقف الامام وسعيه الميداني للحفاظ على الوحدة وعلى تحقيق المصلحة العليا، ومن ذلك اقواله المتواترة بحقه ومنها «لا أبقاني الله بعدهك يا أبا الحسن» و«أعوذ بالله أن أعيش في يوم لست فيه يا أبا الحسن» و«لولا

.^(٣٨) علي لهلك عمر»

مراعاة الوحدة في الموقف من الشورى

حينما طعن الخليفة الثاني جعل أمر الخلافة بيد ستة من الصحابة يختارون أحدهم خليفة للمسلمين، وكان الامام يتوقع النتائج طبقاً للظروف والشروط الموضوعة، ومع علمه بالنتائج إلا أنه قبل الاجتماع واشترك فيه حفاظاً على وحدة المسلمين ومراعاة لها وللمصلحة الإسلامية العليا، وقد صرّح برفضه للخلاف حينما قال له عمه العباس: لا تدخل معهم، فكان جوابه «أئي أكره الخلاف»^(٣٩).

وحيثما تمّ خفضت النتائج بترشيح عثمان بن عفان خليفة من قبل عبد الرحمن بن عوف، اكتفى الإمام (ع) بالقول: «ليس هذا أول يوم تظاهرت مصلحة المسلمين علينا»، «فصبّر جميل والله المستعان على ما تصفون»^(٤٠).

فقد عبر عن رأيه بلا موقف سلبي، وقال لعبد الله بن عباس: «إئي رأيت الجميع راضين به فلم أحب مخالفته حتى لا تكون فتنـة بين الأمة»^(٤١).
ووضع ميزاناً ثابتاً في التعامل مع الخلافة والخليفة فقدّم مصلحة الإسلام العليا على غيرها، وقدّم الوحدة الإسلامية على جميع المغانم والمكاسب الآنية والذاتية فخاطب أهل الشورى قائلاً: «لقد علمتم أئي أحق بها من غيري، والله لأسلمنَّ ما سلمت أمور المسلمين ولم يكن فيها جور إلا عليٌّ خاصة، التماساً لأجر ذلك وفضله، وزهداً فيها تنافستموه من زخرفه وزبرجه»^(٤٢).

وكان يقول: «فنظرت في أمري، فإذا طاعتي قد سبقت بيوعتي، وإذا ميثافي قد أخذ لغيري، فبأيّعت عثمان فأديت له حقه»^(٤٣).

التعاون الميداني

وقف الإمام بجانب الخليفة الجديد وتعاون معه لتحقيق الهدف الأكبر وهو تقرير مبادئ الإسلام في واقع الحياة، ومما نسب إليه في هذا الأمر قوله:

«لوسيئني عثمان عنه الى مرار لسمعته وأطعنت الأمر»^(٤٤) ومرار موقع على بعد
عدة أميال من المدينة.

واشتراك أنصار الامام في الغزوات والفتحات، فقد اشتراك ابوايوب الانصاري
وابوذر الغفاري في بعض الغزوات، واشترك عبدالله بن عباس في فتح افريقيا، وقد
وردت عدة روايات تنص على اشتراك الحسن والحسين وعبدالله بن عباس وغيرهم
في غزو طبرستان بأمرة سعيد بن العاص.^(٤٥)

وهذه المشاركة تدل دلالة واضحة على تأييد واسناد الامام للغزوات
والفتحات؛ لأنها بالنتيجة تقع في طريق المصلحة الاسلامية العليا متمثلة
بالدعوة الى الاسلام وإلى توسيع رقعة الدولة الاسلامية وفرض سلطانها على
أرجاء الأرض.

وایمانا من الخليفة الثالث باخلاص الامام علي(ع) للإسلام وجهاده من أجل
المصلحة العليا ووحدة المسلمين كان يستعين برأيه لترشيد وتسديد المسيرة، وكان
الامام يتدخل أحيانا لتغيير بعض قرارات الحكم وان لم يستشر بها.

فقد تدخل لمنع اجراء الحد على امرأة بعد ثبوت براءتها بالادلة الحية.^(٤٦)

وقد وردت روايات عديدة تنص على أن عثمان إذا جاءه الخصم قال
لأحدهما: اذهب ادع عليا.^(٤٧)

واتفق رأيهما في جمع المصاحف على قراءة واحدة.^(٤٨)
وكان يستشيره في اختيار الموقف المناسب من المعارضين لسياسته، فيشير عليه
باصلاح الأوضاع وتغيير بعض الولاة.^(٤٩)
وكان الخليفة يترك له حرية الرأي وحرية اتخاذ الموقف وان كان مخالفًا
·رأيه^(٥٠)

مراجعة المصلحة الاسلامية والوحدة في اجراء الفتنة

راعي الامام (عليه السلام) المصلحة الاسلامية العليا والوحدة الاسلامية في موقفه من الفتنة بين الخليفة والمعارضين، فقد خلق هذا الخلاف جوا من الاضطراب والتخلخل في تماسك ووحدة الكيان الاسلامي، وفي ظل هذه الاجواء المضطربة لم ينعزل الامام عن الاحداث وعن الميدان، وانما قام بواجبه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حفاظا على تماسك الكيان الاسلامي وعلى سلامه تطبيق المنهج الاسلامي من قبل الخليفة والولاة والامة، وكان يحاول تهدئة الوضاع والعلاقات المشنعة لكي لا تحدث الفتنة وتتوسع ولكي لا يتمزق الكيان الاسلامي.

وقد حذر الامام الخليفة من بعض الولاة الذين سببوا إثارة المعارضين لأنهم يدعون أن مواقفهم واعمالهم كانت بأمر من الخليفة.^(٥١)

وكان ينصح الخليفة للحيلولة دون تفاقم الوضاع وكان يرشده الى اتخاذ الموقف الأصوب ويقول له: «أمتا الفرقـة فمعاذ الله أن أفتح لها بـاباً واسـهلـ اليـها سـبيـلاً، ولـكـيـ أـنـهـاـكـ عـمـاـ يـنـهـاـكـ اللهـ وـرـسـوـلـهـ عـنـهـ، وـأـهـدـيـكـ إـلـىـ رـشـدـكـ، أـلـاـ تـنـهـيـ سـفـهـاءـ أـمـيـةـ عـنـ أـعـرـاضـ الـمـسـلـمـيـنـ وـأـمـوـالـهـمـ، وـالـلـهـ لـوـظـلـمـ عـاـمـلـ مـنـ عـمـالـكـ حـيـثـ تـغـرـبـ الشـمـسـ لـكـانـ إـثـمـهـ مـشـتـرـكـاـ بـيـنـهـ وـبـيـنـكـ».^(٥٢)

وكان يحذر من مروان بن الحكم ومن الأخذ برأيه لكي لا تتآزم الوضاع اكثر فأكثر.^(٥٣)

وكان الوسيط بين الخليفة والمعارضين، وكان الخليفة يدعوه أحيانا للتدخل من أجل تهدئة الوضاع، قال له في أحد المواقف: «... أرددتهم عني فائني أعطيهم ما يريدون من الحق من نفسي ومن غيري».

فقال له الامام(ع): «ان الناس الى عدلك أحوج منهم الى قتلك وانهم لا يرضون الا بالرضا، وقد كنت أعطيتهم من قبل عهدا فلم تف به، فلا تغدر في هذه المرة، فائني معطiem عنك الحق».

قال: اعطهم فوالله لا فين لهم.

فخرج الامام(عليه السلام) الى المعارضين فقال: «إنكم إنما تطلبون الحق وقد أعطيتموه وإنكم منصفكم من نفسه».

وكتب الخليفة كتاباً للمعارضين على رد كل مظلمة، وعزل كل عامل كرهوه، فكفوا عنه^(٥٤).

وتآزمت الاوضاع ثانية حينما خطب مروان في المعارضين وقبّحهم دون علم الخليفة، فتدخل الامام مرة ثانية فارجع المعارضين ثم حذر من مروان.^(٥٥)

مراجعة المصلحة والوحدة في أجواء الحصار

فشلت جميع محاولات الامام للمصالحة بين عثمان والمعارضين، لأنهم أصرّوا على تسلیم مروان وأصرّ على عدم تسلیمه، وببدأ الحصار ليستمر أربعين يوماً، وفي فترة الحصار حاول الامام تهدئة الاوضاع إلا أن الظروف لم تساعده ومع ذلك استمر على نهجه في إخماد الفتنة والحفاظ على وحدة الدولة والأمة.

وقد وردت الاخبار ان الخليفة اشتکى من موقف طلحة، فتوجه الامام اليه، ونصحه بعدم المساعدة في تأزيم الاوضاع، إلا انه لم يستجب للامر.

فانصرف الامام حتى أتى بيت المال، فقال: افتحوه، فلم يجدوا المفاتيح، فكسر الباب ووزع أمواله على المجتمعين فتفرقوا عن طلحة حتى بقي وحده.

وحينما سمع الخليفة بهذا الموقف سرّه ذلك.^(٥٦)

وحينما اشتد الحصار نصّح الامام المعارضين بعدم قطع الماء عنه، فلم يستجيبوا له، فبعث اليه ثلاثة قرب مملوءة بالماء.^(٥٧)

وبعث اليه الخليفة فأتاه، فتعلق المعارضون ومنعوه، فحل عمامة سوداء على رأسه ورميها داخل بيته ليعلمها وقال: «اللهم لا أرضي قتله... والله لا أرضي قتله».^(٥٨)

وحيينما أصبح الحصار أشدّ وطأة خرج الامام ومعه الحسن والحسين(ع) فحملوا على المعارضين وفرقوهم ثم دخلوا على الخليفة فأعفاهم من الدفاع عنه فخرج الامام وهو يقول: «اللهم انك تعلم أبا قد بذلنا المجهود».^(٥٩)

وفي رواية أرسل الامام(ع) أولاده في الدفاع عنه فمنعوا المعارضين من الدخول إلى منزله، وقد أصابت الحسن(ع) عدة جراحات في الدفاع عنه.^(٦٠)

الحافظ على وحدة الخلافة

في فترة الحصار توجه عدد كبير من المسلمين إلى الامام(ع) ليصلّي بهم جماعة لعدم قدرة الخليفة على اقامتها، ولكن الامام علي(ع) رفض هذا الطلب وأجابهم: «لا أصلّي بكم والامام محصور ولكن أصلّي وحدي».^(٦١)

فقد رفض الامام أن يصلّي بالمسلمين وإن وجد المبرر لذلك، من أجل المحافظة على وحدة الصف الإسلامي ووحدة الخلافة، وللحفاظ على حرمة وقدسيّة الخلافة، وللحيلولة دون حدوث تصدع في الجبهة الداخلية دون حدوث خلل واضطراب في العلاقات بين الصحابة وبين المسلمين عموماً، فقد كان منقاداً للمصلحة الإسلامية العليا، ولوحدة الكيان الإسلامي.

وبقي الامام(ع) على موقفه في تهدئة الأوضاع واصلاحها إلا أن الظروف لم تسمح له بذلك وتآزمه أكثر فأكثر وأدت إلى مقتل الخليفة وإلى حدوث الفتنة الكبرى.

مراعاة المصلحة والوحدة الإسلامية في حرب الجمل

جميع مواقف وقرارات الامام (ع) لا تخرج عن مراعاة المصلحة الإسلامية العليا، ووحدة الدولة والأمامية، فهي الحاكمة على كل شيء، فقد راعاها معاً في سلمه وحربه وكان حريصاً على عدم اراقة دماء المسلمين.

والإمام(ع) لم يقاتل معارضيه مجرد رفض البيعة لأنها أمر اختياري وإنما قاتلهم حينما بدأوا يخططون لتمزيق الأمة والدولة بتحويل هذا المخطط إلى واقع عملي، فحينما نكث طلحة والزبير البيعة وارادوا تفريق المسلمين تهيا الإمام(ع) لاعادتهم إلى الطاعة وللحيلولة دون تمزق الدولة والإمامية، ومما قاله في ذلك: «انهضوا الى هؤلاء القوم الذين يريدون تفريق جماعتكم، لعل الله يصلح بكم ما أفسد أهل الآفاق... الا وان طلحة والزبير وأم المؤمنين قد تماذوا على سخط امارتي، وسأصبر ما لم أخف على جماعتكم»^(١٢).

وقد حاول مرات عديدة للحيلولة دون وقوع الحرب إلا أن الوضاع لم تساعد على ذلك، فقد حاور الزبير وذكره بحديث لرسول الله(ص) فانصرف الزبير وانسحب من المعركة^(١٣).

ولم يدخل في حرب معهم إلا بعد قيامهم بمارسات مخالفة لوحدة المسلمين حيث قتلوا سبعين رجلاً من اتباع عثمان بن حنيف والي البصرة من قبل الإمام(ع)، واستمرروا على التمرد، ولم يستجيبوا لنداءات الصلح فقد بعث الإمام لهم شاباً ومعه مصحف يدعوه للتحاكم إليه إلا انهم قتلواه، فقال الإمام: «الآن حل قتالهم»^(١٤).

ولم يستمر في ملاحقتهم بعد هزيمتهم وحقن دمائهم، لأن هدفه الأساس هو الحفاظ على وحدة المسلمين ووحدة الدولة الإسلامية وقد قاتلهم بعد ان وجد الطريق مغلقاً فليس امامه إلا القتال وهو الوسيلة الوحيدة لاخماد التمرد الذي يهدد وحدة الدولة الإسلامية.

مراقبة المصلحة والوحدة الإسلامية في حرب صفين والنهرawan

وجه الإمام(ع) جرير بن عبد الله البجلي إلى معاوية يدعوه إلى الطاعة ويدعوه إلى حقن الدماء، ثم وجه جماعة آخرين إلا أن معاوية لم يستجب لذلك وقال لهم: «انصرفوا من عندي فليس بيبي وبينكم إلا السيف»^(١٥).

وكتب الى معاوية: «إما انت رجل من بني امية، وبنو عثمان أولى بمطالبة دمه، فان زعمت أنت اقوى على ذلك، فادخل فيما دخل فيه المسلمين، ثم حاكم القوم اليه»^(٦٦).

فقد اراد الامام (ع) معالجة الموقف معالجة هادئة سلمية الا ان معاوية ابى الا التمرد على الخليفة وعلى الدولة الاسلامية، وقد شق وحدة المسلمين بتمرده هذا، فقاتلته الامام دفاعا عن وحدة المسلمين وحافظا على الصلاحة الاسلامية العليا، وحينما وجد ان الامام سينتصر عليه التجأ الى رفع المصاحف والتحاكم اليها وقد انطلت هذه اللعبة على عدد كبير من جيش الامام (ع) فأجبروه على التحكيم فتحاكم مع معاوية.

وبعد التحكيم رفض جماعته التحكيم نفسه ثم تمردوا على الامام وعلى دولته وبدأوا يقطعون الطريق ويقتلون كل من وجدوه مؤيدا للامام (ع)، وقد بعث الامام اليهم من يكلمهم ليعودوا الى الصف الاسلامي فعاد اكثر من نصفهم وبقي الآخرون على تمردهم فبعث اليهم الحارث العبدی يدعوهم للرجوع فقتلوه، ثم أجابوا الامام: «نحن مستحلون دماءهم ودماءكم»^(٦٧).

وكانت توصيات الامام (ع) لجماعته: «كفوا عنهم حتى يبدؤوكم»^(٦٨) فكان حريصا على عدم اراقة الدماء الا انهم أبوا في التمرد وتمزيق اواصر الوحدة فقاتلهم الامام (عليه السلام) من أجل وحدة الدولة والامة.

ومن توصياته عدم مقاتلة الخوارج مجرد انهم ينتمون الى هذه الفئة لأن ملاك القتال هو التمرد على السلطة المركزية العادلة وخلخلة الوضع الداخلية المؤدية الى تمزيق الصف الاسلامي، وليس الملاك مجرد الانتماء أو تبيان وجهة النظر المخالفة، وقد توالت الروايات انه (ع) لم يمنع الخوارج من الاجتماعات داخل المسجد ولم يمنعهم من العطاء ما داموا غير متمردين عسكريا، وكانت آخر

وصاياته: «لا تقاتلوا الخوارج بعدي، فليس من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأدركه»^(٦٩).

الهوامش:

- ١ - تاريخ اليعقوبي ٢ : ١٢٤.
- ٢ - الامامة والسياسة ١:١١.
- ٣ - الامامة والسياسة ١ : ١٢.
- ٤ - نهج البلاغة : ٥٠٣ .
- ٥ - تاريخ الطبرى ٢ : ٢٣٦.
- ٦ - بحار الانوار ٢٨ : ٣١٠ ، محمد باقر المجلسي - مؤسسة الوفاء - بيروت - ١٤٠٣ هـ.
- ٧ - شرح نهج البلاغة ١: ٣٠٨ .
- ٨ - شرح نهج البلاغة ٦: ٩٥ .
- ٩ - شرح نهج البلاغة ١: ٣٠٧ .
- ١٠ - الاخبار الموقفيات: ٥٨١.
- ١١ - الكامل في التاريخ ٢ : ٢٢٦ .
- ١٢ - تاريخ الطبرى ٣: ٢٠٥ .
- ١٣ - الاخبار الموقفيات: ٥٨٣ .
- ١٤ - تاريخ اليعقوبي ٢ : ١٢٨ .
- ١٥ - المنتظم في تاريخ الامم والملوک ٤ : ٧٥ .
- ١٦ - لا سنة ولا شيعة: ٢١ - د. محمد علي الزعبي - دار التراث الإسلامي - ١٣٩٤ هـ.
- ١٧ - تاريخ الخلفاء: ٥٧ - عبدالرحمن السيوطي - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٨ هـ.
- ١٨ - تاريخ اليعقوبي ٢ : ١٢٣ .
- ١٩ - ذخائر العقبى: ٨٠ - محمد بن جرير الطبرى - مؤسسة الوفاء - بيروت - ١٤٠١ هـ.
- ٢٠ - مناقب آل أبي طالب ٢ : ٣٩٧ - اين شهر اشوب - دار الأضواء - بيروت - ١٤١٢ هـ.
- ٢١ - مختصر تاريخ دمشق ١٧ : ٣٢٠ - ابن عساكر - دار الفكر - دمشق - ١٩٨٨ م.
- ٢٢ - الكامل في التاريخ ٢: ٤٥٠ ، ٥٠٠ .
- ٢٣ - شرح نهج البلاغة ٨: ٢٩٦ .

- ٢٤- تاريخ الطبرى ٢ : ٥٢٤ ، المنتظم ٤ : ٢٧٣ .
- ٢٥- البداية والنهاية ٧ : ٥٥ - ابن كثير - دار الفكر - بيروت -
- ٢٦- الفتوح ١ : ٢٢٥ .
- ٢٧- تاريخ المدينة المنورة ٢ : ٧٣٢ - ابن شينة النميري - مكة المكرمة - ١٣٩٩ هـ .
- ٢٨- انساب الاشراف ٢ : ١٧٨ .
- ٢٩- ذخائر العقبى: ٨٢ ، ٨١ .
- ٣٠- تاريخ الطبرى ٢ : ٤٥٣ ، المنتظم ٤ : ١٩٧ .
- ٣١- تاريخ اليعقوبى : ٢ : ١٥١ ، ١٥٢ .
- ٣٢- كنز العمال ١٤ : ٥٩١ .
- ٣٣- الكامل في التاريخ ٢ : ٥٢٦ ، تاريخ المدينة المنورة ٢ : ٧٥٨ .
- ٣٤- مناقب آل أبي طالب ٢ : ٤٠٧ .
- ٣٥- انساب الاشراف ٢ : ٧٨ .
- ٣٦- الكامل في التاريخ ٢ : ٥١٢ ، ٣ : ٩ .
- ٣٧- الكامل في التاريخ ٢ : ٥١٢ ، ٥٤٨ و ٣ : ٩ ، ١٨ .
- ٣٨- ذخائر العقبى: ٨٢ ، تاريخ الخلفاء: ١٧١ ، الطبقات الكبرى ٢ : ٣ : ٢٣٩ .
- ٣٩- الكامل في التاريخ ٣ : ٦٦ .
- ٤٠- الكامل في التاريخ ٣ : ٧١ ، سورة يوسف: ١٨ .
- ٤١- الفتوح ١ : ٢٢٥ .
- ٤٢- شرح نهج البلاغة ٦ : ١٦٦ .
- ٤٣- تاريخ الخلفاء: ١٤١ .
- ٤٤- تاريخ المدينة المنورة ٤ : ١٢٠١ .
- ٤٥- الكامل في التاريخ ٣ : ٧٧ ، ٨٩ ، ١٠٩ .
- ٤٦- مناقب آل أبي طالب ٢ : ٤١٣ .
- ٤٧- السنن الكبرى ١٠ : ١١٢ .
- ٤٨- الكامل في التاريخ ٣ : ١١٢ .
- ٤٩- البداية والنهاية ٧ : ١٧١ .
- ٥٠- مسند أحمد ١ : ١٥٣ ، دار أحياء التراث - ١٤١٤ هـ - ط ٢ .
- ٥١- تاريخ الطبرى - حوادث سنة ٣٤ هـ .

- ٥٣ - شرح نهج البلاغة ٩: ١٥.
- ٥٣ - م . ن ٩ : ٢٦٢.
- ٥٤ - م . ن ٢: ١٥١.
- ٥٥ - تاريخ الطبرى - حوادث سنة ٣٥ هـ.
- ٥٦ - الكامل في التاريخ ٣: ١٦٧.
- ٥٧ - تاريخ الخميس ٢: ٢٦٢ - حسين الديار بكري - مؤسسة شعبان - بيروت - بدون تاريخ.
- ٥٨ - الطبقات الكبرى ٣: ٦٨ - ابن سعد - دار صادر - بيروت - ١٤٠٥ هـ.
- ٥٩ - تاريخ الخميس ٢: ٢٦٣.
- ٦٠ - البداية والنهاية ٧: ١٨١.
- ٦١ - تاريخ الخميس ٢: ٢٦٣.
- ٦٢ - المنتظم: ٥: ٧٨.
- ٦٣ - مختصر تاريخ دمشق ١٨: ٤٨.
- ٦٤ - الكامل في التاريخ ٣: ٢١٧ - ٢٦٢.
- ٦٥ - الامامة والسياسة ١: ٩٨، مروج الذهب ٢: ٣٧٧.
- ٦٦ - الكامل للبرد ١: ٤٢٨.
- ٦٧ - البداية والنهاية ٧: ٢٨٧، مروج الذهب ٢: ٤٠٤.
- ٦٨ - البداية والنهاية ٧: ٢٨٨.
- ٦٩ - شرح نهج البلاغة ٥: ٧٨.